

المجتمع التونسي في مواجهة العنف الاجتماعي

الأسباب والمظاهر وإستراتيجيات التعامل

فاتن مبارك - تونس

الملخص

يشهد المجتمع التونسي اليوم، وخاصة بعد الحراك الاجتماعي في 14 جانفي 2011 مزيداً من العنف المتعدد الوجوه والأشكال والمختلف المرامي والأهداف، وقد تنوعت أسبابه وبواعثه، وكثرت أشكاله ونماذجه، مخلفاً العديد من الإشكالات والتساؤلات حول فاعلية النظم والهياكل الاجتماعية التي يعيش في نطاقها الفاعل الاجتماعي التونسي وكيفية تعاملها مع هذه الظاهرة. ولعلّ ازدياد ظاهرة العنف الاجتماعي بشكل متنامي دفع بنا إلى دراسة هذا الموضوع، والإطالة عليه، وبحث أشكاله، ونتائجه، وآثاره من خلال طرح عديد التساؤلات حول أسباب تنامي العنف في تونس من زاوية ارتباطه بالجانب الاجتماعي، وكيفية تشكّله، باعتماد قراءة سوسيولوجية للواقع الاجتماعي التونسي قد تساعدنا على فهم الظاهرة وتفسيرها.

كلمات مفتاحية: العنف، العنف الاجتماعي، الواقع الاجتماعي، سوسيولوجيا العنف

Résumé

La Tunisie a vécu un mouvement sociale très fort en Janvier 2011 qui a pu changer le système politique mais, à la suite la société a suivi des mouvements de violence déferentes et qui ont mis en question la validité de tout le système dans un état qui a perdu son équilibre en face certains mouvements sociales comme la violence, la crise économique et les tremblements politiques.

Alors, C'est très important aujourd'hui d'étudier ces mouvements et de mettre la question sur les causes et les conséquences et les stratégies qui doivent être évidentes pour défendre la système et la société.

Mots-clés : Violence, Violence sociale, Réalité sociale, sociologie de la violence.

التمهيد

يشهد المجتمع التونسي اليوم، خاصة بعد الحراك الاجتماعي 14 جانفي 2011¹ موجات من العنف المتعددة الوجوه والأشكال والمختلف المرامي والأهداف وقد تنوعت أسبابه وبواعثه، وكثرت أشكاله ونماذجه، مخلفاً العديد من الإشكالات حول فاعلية النظم والهياكل الاجتماعية التي يعيش في نطاقها الفاعل الاجتماعي التونسي وكيفية تعاملها مع هذه الظاهرة التي تمازجت مع الأنماط الثقافية

شأنها شأن الأنماط الأخرى للانحراف الاجتماعي التي تمرّ عبر عملية تنشئة اجتماعية وعبر نظم ومؤسسات وعلاقات وتفاعلات اجتماعية ثقافية مستمرة يتم إنتاجها وإعادة إنتاجها عبر الوحدات والمؤسسات الاجتماعية كالأُسرة وجماعة الرفاق والمؤسسة الدينية والمدرسة والجامعة والإعلام والاتصال وكذلك الدولة². فالاتجاه نحو العنف نجده في محيط سلوكيات بعض الأفراد، كما نجده في محيط سلوكيات بعض الجماعات، ويوجد في مختلف الأوقات، كما أنّ صور التعبير عنه عديدة ومتباينة لأن الأفراد مختلفون ومتباينون، كما أنهم يعيشون في ظل مناخات ثقافية وسياسية واقتصادية مختلفة تؤثر في سلوكياتهم وفي طرق تعبيرهم.

إشكالية المفهوم

يطرح تناول موضوع العنف مشكلات وصعوبات أولية، ليس أقلها مشكلة بناء تعريف جامع للمفهوم وصعوبة تحديد طبيعته تحديدا موضوعيا وكاملا؛ وذلك، لتعدد أشكاله واتخاذها أوجهها ومظاهر تتميز بكثرة التعقيد والتنوع حسب الظروف والمجالات.

التعريف اللغوي

تعني كلمة عنف كما جاءت في لسان العرب هي الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو ضد الرفق، وأعنف الشيء، أخذه، عنف به وعليه يعنف عنفا وعنافة وعنفه تعنيفا وهو عنيف إذا لم يكن رفيقا في أمره³.

المفهوم النفسي للعنف

يمكن إرجاع العوامل المؤدية إلى ظاهرة العنف إلى أصليين رئيسيين يُعبّر عنهما في علم النفس⁴ بالوعي: ويقع تحت هذا العنوان كل تصرفات الإنسان العدوانية المقصودة سواء كانت هذه التصرفات مبررة أو غير مبررة.

واللاوعي: يشمل كل ما يأتي به الفرد من أعمال عنف في حالة سلب إرادته أو في غيبوبة عن الوعي، فإما أن يأتي بالجريمة عن غير قصد ويكون بذلك واسطة لغيره أو قاصداً ولكن بإرغامه على هذا الفعل وتكون حالته من نفس النوع الأول - أي وسيط - ولكن دون إرادته الحقيقية. فهو إذن "سلوك ظاهر، يستهدف إلحاق التدمير بالأشخاص أو الممتلكات والمقصود بكلمة ظاهر هو أن العدوانية لكي تكون عنفا ينبغي أن يتوفر فيها شرط الظهور"⁵.

المفهوم السوسولوجي

ينطوي مفهوم العنف على مشكلة تتعدّد أبعادها، ويتداخل فيها العامل النفسي والبيولوجي والاجتماعي، فالمفهوم السوسولوجي للعنف "يعتمد على حالة المجتمع وطبيعة أنساقه فكل مجتمع يمارس الإكراه ويطالب الفرد بالخضوع لمعاييره ونظمه في هذا الشأن"⁶ وفي هذا السياق يعتقد دوركايم في كتابه "الانتحار"⁷ أن العنف من الظواهر التي تترجم على تواجد أزمة متمثلة في تبني القيم وما يصاحبها من رفض يتجسد في العنف كأداة تعبير ولذلك يمكن أن نعتبر العنف متجذر في الأفعال الإنسانية الفردية والجماعية مع اعتبار أن المقاومة عنصر أساسي في كل علاقة وهذه المقاومة التي

يمكن أن تأخذ شكلا متمثلا في العنف يمكن أن يكون له مظهرين اما أن يكون عنفا هداما أو أن يؤدي وظيفة تساهم في توازن المجتمع وتكوين الواقع.

أسباب تنامي ظاهرة العنف في تونس بعد أحداث 14 جانفي 2011

إن مسألة تنامي العنف في تونس هي في الحقيقة تعكس الواقع الاجتماعي بكل ما يحتويه من تغيرات سواء اجتماعية، أو ثقافية أو ديمغرافية أو اقتصادية التي تؤثر مباشرة في سلوكيات الفرد وتفاعله الاجتماعي. إذ لا يمكن أن ننكر فترة القمع الاجتماعي والسياسي وحتى الديني الذي عايشه الفاعل الاجتماعي التونسي منذ فترة بناء الدولة الوطنية إثر الاستقلال، أو في فترة حكم بن علي التي كانت أكثر قمع وأكثر حصار مما نتج عنه فاعل اجتماعي يعيش عنفا كامنا، ظهرت بوادره منذ أن سقطت سلطة المنظومة الأمنية بالخصوص، وغابت الرقابة الاجتماعية و اختلطت الخطابات الموجهة للفرد والتي ساهمت بشكل أو بآخر في تشكل شخصية تونسية عنيفة تستوجب قراءة سوسيولوجية للواقع الاجتماعي التونسي قد تساعدنا على فهم الظاهرة وتفسيرها. من خلال البحث في أسباب تنامي ظاهرة العنف دزن أن نفضل بين ماهو فردي وماهو جماعي.

بنية ديمغرافية معقدة

يتميز المجتمع التونسي بالكثافة الشبابية في بنائه الديموغرافي، فنحو الثلث من سكانه في سن الشباب وهذا الأمر يعني أن هذا المجتمع يملك في بنائه قوة هامة وحساسية من قواه الأساسية. يمكن أن نوظف بشكل ملائم وفعال، ولكن مؤسسات المجتمع التونسي إلا حدّ الآن، أظهرت ضعفا

استراتيجيا في طرق استيعاب قوة شبابها، وإمكاناته، بل بالعكس أصبحت هذه الكتلة الديمغرافية المهمشة تميل إلى تبني عديد السلوكيات العنيفة هيأتها "عوامل نفسية واجتماعية خاصة، وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة، وتشترك هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة العنف في الواقع الاجتماعي"⁸.

يعيش المجتمع التونسي وضعاً خاصاً منذ أحداث 14 جانفي 2011، وذلك بسبب الوضع السياسي الغير مستقر المتسم بتتالي الحكومات في وقت وجيز واستقالة البعض منها. هذا الإضطراب على المستوى السياسي أثر في المستوى الاقتصادي الذي بدأت بوادر العجز تظهر عليه من خلال غلاء المعيشة وتدهور قيمة العملة في الأسواق العالمية وغيرها من المؤشرات التي قد تقود البلاد إلى مأزق اقتصادي يصعب الخروج منه، هذا إضافة إلى موجات العنف التي اجتاحت البلاد بمسميات مختلفة تارة تحت شعار ديني يطالب بحرية المعتقد والتصرف والاجتماع، أو تحت شعار الحرية والكرامة والإعلام، أو تحت شعار المطالبة باستقالة الحكومة، وطورا تحت مسمى الدفاع عن شرعية الحكومة وغيرها من التحركات التي أصابت البلاد بموجات عنف لم يتعود الفاعل الاجتماعي في تونس على التعايش معها بصفة متواترة ودائمة في أحيان كثيرة.

إنّ أكثر ما أنتجه الحراك الاجتماعي في أحداث 14 جانفي 2011 هو انفجار سياسي وجد طريقه سريعا في المجتمع التونسي، هذا الانفجار السياسي ساهم في بروز تصدّعات كبيرة على مستوى التعايش والتفاهم الاجتماعي بين مختلف الحساسيات السياسية والحركات الدينية التي بدأت تظهر داخل الواقع الاجتماعي التونسي تحديدا بعد انتخابات المجلس التأسيسي⁹. ومن هنا يمكن أن نصف إذن الواقع السياسي في تونس من خلال مرحلتين:

مرحلة ما قبل انتخابات 2011

والذي كان فيها المشهد السياسي تعبير عن صراع سياسي يكمن في تعدّد الرؤى والبرامج على أسس فكرية معيّنة يستهدف منه كل طرف سياسي التعبئة لبرامجه ورؤيته للحلول في ما يتعلق بالإشكاليات الاجتماعية والاقتصادية.

مرحلة ما بعد الانتخابات 2011

هي تعبير عن واقع نظري نتحدث فيه عن تأسيس لجمهورية ديمقراطية وحكومة تأتي من رحم المجلس التأسيسي لتبني إرادة سياسية مستقلة وواقع حقيقي تسعى فيه الحكومة إلى تثبيت أقدامها في السلطة مستفيدة من طرح الأغلبية والأقلية وورقة الشرعية الانتخابية. فيما ركزت المعارضة على لعب دور الناقد والمناور في قضايا سياسية تلعب فيها على أخطاء الحكومة وهذا ما أضر بصورة تونس الثورة.

في خضم هذا الصراع بين الحكومة ومعارضيه الذي أصبح محلّ جدال على مسمع كل الشرائح الاجتماعية من خلال الظهور الاعلامي للناطقين باسم الحكومة أو باسم الأحزاب المسيطرة على الحكم كمحاولة لتبرير القرارات السياسية المتبعة ودفاع عن وجود شرعي لطالما شككت فيه أحزاب المعارضة، ظهر على السطح خطاب ديني من طرف السلفية الجهادية تجسّد أساسا في عدّة أحداث عنيفة أظهر تراجعاً لهيبة الدولة أمام تحرّكات ساهمت في تعميق خطوط الصدع بين مختلف الحساسيات السياسية وتعكس حالة احتقان فكري بين مكونات المشهد السياسي ومظاهر عنف سياسي قائم على صراع ثنائيات (المقدّس والمدنّس، علماني وإسلامي...). هذا العنف الذي تزامن مع ظهور حركة دينية تسمّى بالسلفية الجهادية ارتبط ظهورها بأحداث مواجهة عنيفة مع المعارضة ثمّ مع الحكومة يوجّهها خطاب ديني متشدّد يحمل عدّة مطالب سياسية واجتماعية بالأساس.

وضعية اقتصادية محرّجة

لقد كان الحراك الاجتماعي الذي أطاح بالنظام السياسي السابق والذي أفرز نظام يدّعي أنه مختلف من حيث المضمون والرؤى يعاني الكثير من المشكلات البنيوية والهيكلية التي كانت دافعا للكثير من النظم الداخلية أفرادا وجماعات إلى ممارسة العنف في المجتمع التونسي بسبب الإخفاقات في سياسة التنمية والتفاوت في مستويات المعيشة وارتفاع نسب البطالة حيث بلغت نسبة 15,7 بالمائة لسنة 2013 حسب الإحصائيات المسرح بها من المعهد الوطني للإحصاء¹⁰. وبالعودة إلى مؤشرات الفقر والتفاوت الاجتماعي هناك 11,5 بالمائة من السكان أي قرابة مليون ومائتي ألف تونسي يعيشون

تحت خط الفقر الأعلى، وهي فئة تتسم بالهشاشة من حيث موارد رزقها بحيث يمكن لها أن تتزلق في اتجاه الخصاصة المطلقة على إثر حدوث أي طارئ خارجي سلمي.

تساهم هذه المؤشرات الاقتصادية السلبية في ظهور تصدعات اجتماعية وبدورها التصدعات الاجتماعية توفر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الاجتماعي. فتراكم المشكلات وعدم وجود حلول عميقة يؤدي إلى حالة التأزم وتراكم الأزمات يؤدي إلى الشعور بالإحباط الذي يؤدي إلى شحنات من الغضب، إضافة إلى عدم تلبية الحاجيات الاجتماعية والثقافية الضرورية يدفع الطبقات المحرومة والمعدومة لممارسة العنف، فتصبح سلوكياتهم مشوبة "بردود أفعال آنية ومشوشة لا يعبر فقط عن عنف أفراد منعزلين، وإنما عنف بنيوي لنظم ومؤسسات ممتدة اجتماعيا في الاجتماع والاقتصاد والاعلام والاتصال والتربية والتعليم¹¹.

"إنّ ظاهرة العنف لا توجد بطريقة تلقائية وإنما يتم صنعها مثلها مثل الهوية الاجتماعية، كلها أنماط وإنتاجات ثقافية التكوين والتشكيل والتلوين"¹². ولعل من أهم أسباب العنف في تونس اليوم، المصالح المتضاربة، فالمصالح المادية والمعنوية هي التي تسيطر لا الأفكار مثل ما يحدث مع الإعلام وأجهزته في تونس والذي أصبح من أهم المشاركين في صنع الأفعال وردود الأفعال، والمساهمة في الاستقطاب الأيديولوجي الحاد، من خلال المواجهات الإعلامية المباشرة التي كانت سببا في إنتاج سلوكيات عنيفة وأظهرت تضارب المصالح بشكل جلي، سواء كانت الدينية أو الاجتماعية أو الأيديولوجية أدت إلى حالات من تبادل العنف الغير معتادة على المجتمع متمثلة في التصفية الجسدية

وأعمال التخريب والحرق لمراكز الأمن ومؤسسات عمومية وغيرها من موجات العنف التي أصبحت تعبر عن فقدان العدالة الاجتماعية، فأصبح الأفراد يلجئون إلى أخذ حقوقهم بطرقهم الخاصة.

أشكال العنف الاجتماعي في تونس

حاولنا في هذا البحث أن نركز على شكلين بارزين من العنف الاجتماعي الذي ظهر على السطح وأثار العديد التساؤلات حول النظم والمؤسسات في تونس وحول فاعليتها وقدرتها على مجابهة المشكلات الاجتماعية التي أصبحت تضغط بقوة على الأفراد والمنظمات والمؤسسات الاجتماعية بحيث لا يمكن تفاديها لأنها أصبحت تشكل في بنية وكيونة النظام ومدى قدرته على استيعاب هذه المظاهر ومجابهتها من خلال سياسات تنموية أظهرت على ما يبدو فشلها إلى حد الآن.

1. العنف المدرسي

أثبتت الإحصائيات الأخيرة لوزارة التربية¹³ أن العنف المدرسي أصبح ظاهرة حقيقية تندر بخطر كبير في نوعية العلاقة التي تجمع الأطراف التربوية من أولياء وتلاميذ ومدرسين وإداريين، حيث أحصت المصالح المختصة التابعة للوزارة قرابة ثلاث آلاف حالة اعتداء لفظي ومادي تعرض لها الأساتذة والقيّمون وعلمة التربية خلال السنة الدراسية 2011-2012 إلى جانب 5500 حالة تخريب داخل المؤسسات التعليمية، كما أفادت الوزارة أنها رفعت 126 قضية في هذا الخصوص.

أصبحت ظاهرة العنف في المجال المدرسي، حسب هذه الإحصائيات المعلن عنها من بين الظواهر الملفتة للانتباه في فترة زمنية حرجة تمر على المجتمع التونسي. كما أصبحت مجالات التشكيك

في نوعية العلاقات التي تجمع بين أفرادها مدعاة للتساؤل والبحث. إذ يبدو أنّ واقع المدرسة في تونس اليوم يؤكد سقوط طابع القدسية، والالتزام. وتغلب عليها علاقة الفعل وردة الفعل من أجل إثبات الهوية ضد الآخر. فالعنف الذي يحتاج المدرسة والنظام التربوي في تونس يبقى من المشكلات الاجتماعية الخطيرة المرتبطة بعدة عوامل منها الامتحانات المدرسية، طبيعة التقييم السنوي، إلى جانب البرامج الدراسية وأساليب التدريس.

وهكذا يصبح العنف هو الوجه الآخر للأزمة التي يتعرض لها المشروع التربوي في تونس، فإلى متى ستضل المدرسة مسرحاً لممارسة العنف؟ إذ لا يمكن أن ننكر أنّ المدرسة اليوم، تواجه العديد من التحديات لعل أبرزها تراجع قيمتها في المجتمع مقارنة بما كانت تتمتع بها في الماضي من هبة وقدسية والذي تسبب بدون شك، في تراجع المستوى الثقافي للمتعلم، وزيادة نسبة الرسوب، والانقطاع عن الدراسة. هذا بالإضافة إلى تذبذب وكثرة الإصلاحات التربوية المسقطه رغم قصر الفترة الزمنية الفاصلة بينها، وسلبية الطرق البيداغوجية المتبعة والأنظمة التأديبية. لذلك فإنه من المهم أن نعيد إصلاح المنظومة التربوية وأن يتم البحث في سبل استعادة الدافعية والرغبة لدى المتعلم وإقباله على التحصيل والمعرفة وتحقيق المصالحة بين التلميذ ومدرسته.

2. العنف ضد المرأة

تعدّ ظاهرة العنف ضد المرأة في تونس من الظواهر الغير معلن عنها خاصة ما قبل أحداث 14 جانفي 2011 وذلك لعدة أسباب، أهمها أنّ النظام كان يسوّق دائما في المحافل الدولية إلى صورة المرأة المتساوية في الحقوق والوجبات مع الرجل، وبالتالي فإنّ صورة المرأة التونسية المعنفة، كانت أبعد

من أن يعلن عنها لغياب الإحصائيات، التي يمكن أن تؤكد أو تدحض وجودها. ولكن الحراك الاجتماعي الذي عاشه المجتمع كان سببا في ظهور و بروز عدد من الصور الاجتماعية الكامنة، ومنها صورة المرأة التونسية المعنفة، التي تعد من أهم المؤشرات التي تعكس درجة خطورة هذه الظاهرة وتزايدها فهو يعكس الجانب المنحرف المهدد للبنية الاجتماعية للأسرة وللمجتمع، وبالنظر لما تلحقه هذه الظاهرة من أضرار جسمية ونفسية واجتماعية للمعتدي عليه، لم تعد ظاهرة العنف ضد المرأة ظاهرة فردية فحسب، بل أصبحت ظاهرة اجتماعية تهدد أمن واستقرار المجتمع على حد سواء.

كان من المهم أن نقف على هذا الشكل من أشكال العنف الاجتماعي المنتشر في المجتمع التونسي خاصة بعد البيانات الإحصائية التي صدرت من ديوان الأسرة والعمران البشري إثر دراسة ميدانية قام بها في سنة 2010 وتم الإعلان عنها في سنة 2012¹⁴ حول ظاهرة العنف ضد المرأة وقد شملت هذه الدراسة 3873 امرأة تتراوح أعمارهم بين 18 و 64 سنة وقد توزعت العينة المشاركة على كامل تراب الجمهورية من الشمال إلى الجنوب وقد أظهرت النتائج الإحصائية أن العنف الموجه ضد المرأة حسب نتائج المسح ينقسم في الأساس إلى ثلاث أشكال:

عنف نفسي يهدف إلى استخدام طرق تعبيريه أو رمزيه تعبر في مضمونها عن محاولة التهديد أو الاعتداء بسلوك ما والنساء المطلقات هن الأكثر عرضة إلى هذا النوع من العنف بنسبة 67.3 بالمائة.

عنف جسدي ويقصد به السلوك الجسدي المؤذي نحو الذات أو الآخرين ويهدف إلى الإيذاء أو إلى خلق الشعور بالخوف، وتبين أن 20.4 بالمائة من النساء اللاتي هن علاقات خاصة تربطهم

بالرجال يتعرضن إلى العنف الجسدي فهو بالتالي غير مقتصر على النساء المتزوجات أو المطلقات أو المخطوبات.

عنف جنسي وبتجسد في محاولة الممارسة الجنسية بطريقة إجبارية وغير مشروعة بغض النظر عن العلاقة بينهم أو المكان الذي يحدث فيه ذلك. هو اتصال جنسي من أجل ارضاء رغبات جنسية مستخدما القوة والسيطرة و 15.2 بالمائة من النساء اللاتي شملهن المسح يتعرضن لهذا النوع من العنف.

العنف والمنظومة الأمنية وإستراتيجيات التعامل

من المهم اليوم، أن تعيد المنظومة الأمنية في تونس مكانتها الرمزية داخل المجتمع حتى تتمكن من التعامل بشكل عملي، وناجع مع المشكلات التي يمكن أن تعترضها عند مواجهتها لموجات العنف، خاصة وأنها متهمة بشكل مباشر من عدة أطراف في مساهمتها في إعادة إنتاج العنف لأنها لا تمتلك إستراتيجية أمنية واضحة وعميقة في مواجهته، وهي تتعامل مع الأمور بطرق تقليدية وبطيئة جعلتها ترتكب عديد الأخطاء، في مرحلة دقيقة يعيشها المجتمع التونسي بسبب التغير الاجتماعي المفاجئ.

لا يمكن أن ننكر أنّ المجتمع التونسي يعاني من أزمة أمنية خلال هذه الفترة تعود إلى عدة أسباب أهمها، أن الفاعل الاجتماعي لم يعد يتعامل بثقة مع المنظومة الأمنية. فلاحظ تجرؤ واضح من قبل العديد من الأفراد على مdahمة المراكز الأمنية، والتعدي بالعنف على بعض الأعوان، وحرق المؤسسات الأمنية. وقد يفسر هذا في بداية الحراك الاجتماعي وما صاحبه من احتجاجات برودة الفعل

الغاضبة من قبل الأفراد على الأمن، ومن يمثله وذلك لانتشار الفساد المالي، والأخلاقي، في هذه المنظومة طيلة حكم النظام السابق، ولكن تواصل هذا العنف الموجه ضد المنظومة الأمنية إلى حد الآن يشير إلى الأزمة الحقيقية التي تواجهها هذه الأخيرة في كيفية التعامل مع الأفراد من جهة، وفي كيفية استرجاع مكانتها الرمزية في المجتمع كحام للمتلاكمات العامة والخاصة وللأفراد على حد سواء.

إنّ المنظومة الأمنية في تونس في حاجة لتعامل مباشر مع المجموعة الاجتماعية ليس لتثبت قوتها من حيث الترسنة الأمنية، وإنما لتثب مكانتها من حيث مهامها في تأمين الأمن للأفراد مهما كانت إنتمائهم. ولكن لا يمكن أن نتجاوز في تحليلنا المرحلة السابقة التي كانت فيها المنظومة الأمنية تعيش تحت وطأة نظام استعملها من أجل أن يحكم بقوة السلطة، المجتمع والبلاد. واليوم يطالب الجميع وخاصة المعارضة السياسية والمجتمع المدني بتحييد هذه المنظومة وإفراغها من كل التوجهات والمصالح السياسية، خاصة وأنّ هناك أزمة ثقة متبادلة من جميع الأطراف وخوف من أن تستعمل هذه المنظومة في بناء ديكتاتورية جديدة تحت أي مسمى.

ففكرة العمل النقابي والدخول في الخصومات السياسية، جعلها تبتعد عن موقع الحياد وتنحاز بطريقة غير مباشرة في خصومات أيديولوجية، استغلتها الجماعات الإرهابية في تونس حتى تكبدها خسائر بشرية ومادية زادت من ضعف المؤسسة وأتاحت فرص الاختراق بشكل جلي، وشتت العمل الجماعي الذي كان يجمع المؤسسة الأمنية. فكرة الحياد داخل هذه المؤسسة والابتعاد عن العمل السياسي داخلها يساعده في مواجهة العنف الاجتماعي المتزايد داخل المجتمع التونسي.

تثبت معطيات الواقع الحالي وتفاصيله أنّ المجتمع التونسي في حالة "رجّة"، رجّة على جميع المستويات نتيجة اختلافات بين مجموع مكونات المجتمع، وهذه الاختلافات السياسية والاجتماعية والفكرية سيتمخّض عنها سمات ومكونات المواطن التونسي في المستقبل. لذلك فإنّه من الضروري أن نطرح إشكال العنف من جميع التّواحي وأن لا نغيّب دور الأسرة والمدرسة في تحقيق مشروع المواطنة التي غيّت لعقود كثيرة داخل المجتمع التونسي وقد أصبح التساؤل اليوم أكثر إلحاحاً: كيف للأسرة والمدرسة أن تساهم في بناء مشروع المواطنة لأفراد ثاروا، فأعادوا الاعتبار لمركزية الفعل الإنساني في التاريخ وأولويته على المؤسّسة؟ من المهم أن نبحث في مفهوم المواطنة والمواطن بعيداً عن المشكلات الاجتماعية والصراع والتنازع على السلطة وفي سبيل إعادة إنتاجها من خلال المؤسّسات الاجتماعية الأكثر فاعلية كالأسرة والمدرسة.

لا بدّ أن نعترف أن المجتمع التونسي يعاني، من عدّة الخيارات على جميع المستويات، وذلك بسبب ما تعانيه الفئات الاجتماعية وخاصة الشّبابية من إقصاء وبطالة وطمس.

لقد بدأت تظهر ملامح الرّفوض لجميع الحلول التي تحاول أن تقدّمها الدّولة حتى تغطي العجز الإصلاحية الذي يطالب به الفاعلون داخل المجتمع على اختلاف مستوياتهم، كما ظهر نقاش حول دور المجتمع المدني وكيف له بأن يلعب دور الوسيط بين المواطن والدّولة من أجل تحقيق مصالحه، وحول نوعية الهياكل التي تعمل ضمنه، وحول الأهداف التي تتأسس من أجلها هذه الشبكة المعقّدة من "المؤسّسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثّقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال

نسي من المجتمع السياسي لتحقيق أغراض متعددة¹⁵، منها أغراض سياسية كالشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني، ومنها أغراض نقابية كالدفاء عن مصالح الاقتصادية والارتقاء بمستوى المعيشة، ومنها أغراض اجتماعية كالمساهمة في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية.

الهوامش

1. تاريخ 14 جانفي 2011 هو تاريخ هروب الرئيس السابق زين العابدين بن علي من تونس بعد موجة من الاحتجاجات الشعبية على النظام البولييسي الذي كان يحكم به البلاد طيلة 23 سنة مدة حكمه إثر الانقلاب الذي نفذه على الحبيب بورقيبة، احتجاجات قادها شباب عاطل عن عمل، تطورت تدريجيا من مطالب اجتماعية كالحق في الشغل والثروة والوطنية والكرامة إلى مطالب سياسية تطالب بن علي بالتخلي عن الحكم وتغيير النظام.

2. سالم ساري، "ثقافة العنف المجتمعي وأسئلة التنمية والتحديث"، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الثامن، 2011، ص26-27.

3. ابن منظور. لسان العرب، المدونة الالكترونية <http://www.lesanarab.com/kalima>

4. مراد موهوب. "لغة العنف وعنف اللغة : مقارنة لسانية نفسية"، كلية الآداب والعلوم الإنسانية — 2010، بني ملال، المملكة المغربية، ص4.

5. قي آدم. "رؤية نظرية حول العنف السياسي"، مجلة الباحث، عدد1، 2002، ص102.

6. المرجع نفسه ، ص103.

7. Durkheim émile, Le Suicide : étude de sociologie, Paris, Presses Universitaires de France, 1960, p463.

8. سالم ساري، "ثقافة العنف المجتمعي وأسئلة التنمية والتحديث"، مجلة فيلادلفيا الثقافية، العدد الثامن، 2011، ص30.

9. العنف السياسي في تونس لم تظهر بوادره إلا بعد إنتخابات 2011 لذلك ركزت الباحثة في مقالها على هذه المرحلة الانتقالية في المجتمع التونسي والتي بدأت تتشكل فيها موجات العنف السياسي والديني بشكل جلي وواضح.

10. نقلا عن موقع المعهد الوطني للإحصاء <http://www.ins.nat.tn/indexar.php>

11. مقدم سهيل. "من أجل إستراتيجية فاعلة في مواجهة العنف الإجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 8، الجزائر، 2012.

12. المرجع نفسه، ص33.

13. موقع وزارة التربية. الجمهورية التونسية <http://www.edunet.tn>

14. لقد أقيمت هذه الدراسة سنة 2010 ولم يتم الاعلان عنها رسميا إلا في سنة 2012، وقد أقام الديوان ورشة وطنية يوم 29 فيفري 2012 حتى يعلن فيها على النتائج التي تم الوصول إليها إثر المسح الوطني الذي أجراه في موضوع العنف ضد المرأة. وهي منشورة على الموقع الالكتروني لديوان الأسرة والعمران البشري: <http://www.onfp.nat.tn/violence/resultats1.htm>

15. الصغار حسن. السلم الاجتماعي: مقوماته وحمايته، ط 1، دار الساقبي، بيروت، 2002، ص 45.